استمارة المشاركـــة

اسم ولقب المشارك:	عبد الغني كحلة
الرتبة العلمية:	دكتوراه
الوظيفة:	أستاذ محاضر قسم - ب-
مكان العمل:	جامعة الدكتوريحي فارس بالمدية
الهاتف:	0795 434262
البريد الالكتروني:	ka.ghanou@gmail.com
عنوان المداخلة:	متطلبات التمويل الاسلامي المصغر كآلية لتفعيل قطاع التمويل متناهي الصغر - دراسة حالة بنك البركة الجز ائري -
محور المداخلة:	دور الدولة في تفعيل ودعم قطاع التمويل متناهي الصغر في الجز ائر

اسم ولقب المشارك:	عراب هريش خديجة
الرتبة العلمية:	دكتوراه
الوظيفة:	أستاذ محاضر قسم - ب-
مكان العمل:	جامعة الدكتوريحي فارس بالمدية
الهاتف:	0792 354651
البريد الالكتروني:	ah_khadidja@hotmail.fr
عنوان المداخلة:	متطلبات التمويل الاسلامي المصغر كآلية لتفعيل قطاع التمويل متناهي الصغر - دراسة حالة بنك البركة الجز ائري -
محور المداخلة:	دور الدولة في تفعيل ودعم قطاع التمويل متنامي الصغر في الجز ائر

اسم ولقب المشارك:	جودي بوعمرة
الرتبة العلمية:	دكتوراه
الوظيفة:	أستاذ محاضر قسم - ب-
مكان العمل:	جامعة يحي فارس بالمدية
الهاتف:	0771334450
البريد الالكتروني:	Bouamra026@gmail.com
عنوان المداخلة:	متطلبات التمويل الاسلامي المصغر كآلية لتفعيل قطاع التمويل متناهي الصغر - دراسة حالة بنك البركة الجز ائري -
محور المداخلة:	دور الدولة في تفعيل ودعم قطاع التمويل متنامي الصغر في الجز ائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
مخبر التنمية المحلية المستدامة
بالتعاون مع:
مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية
مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية

ملتقى وطني افتراضي حول:

التمويل متناهي الصغر كآلية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

ماي 2022

عنوان المداخلة:

متطلبات التمويل الاسلامي المصغر كآلية لتفعيل قطاع التمويل متناهي الصغر - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -

إعداد:

د.كحلة عبد الغني [1] ، د.عراب هريش خديجة [2] ، د.جودي بوعكرة [3]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر
ka.ghanou@gmail.com

[2] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر
ah_khadidja@hotmail.fr

[3] كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر
ka.ghanou@gmail.com

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د بوعروري جعفر (مدير الجامعة)

رئيس الملتقى: د. عامر كمال

الملخص:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على واقع التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر، من خلال بنك البركة الجزائري، حيث يعتبر هذا النمط من التمويل إحدى الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء الصغيرة وذوي الدخل المحدود او المنعدم، باعتباره يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية في مساعدة هذه الفئة غير المستقرة من حيث المداخيل كونهم مستبعدين من الأنظمة المالية التقليدية الرسمية؛

وذلك من خلال البدء بتبيان مختلف الصيغ الاسلامية التي يمكن أن يستعملها ينك البركة الجزائري لدخول سوق التمويل الاسلامي المصغر وتقييمه، مرورا بالوقوف على العراقيل التي تحول دون تقديم التمويل الاسلامي المصغر من طرف هذا البنك، لنصل في الأخير الى معرفة متطلبات تقديم خدمات التمويل الاسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري كآلية لتفعيل قطاع التمويل متناهي الصغر في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

التمويل متناهي الصغر، التمويل الإسلامي المصغر، بنك البركة الجزائري.

Abstract :

This research aims to shed light on the reality of Islamic microfinance in Algeria, through Al Baraka Bank of Algeria, where this type of financing is considered one of the mechanisms directed to financing small projects for the poor and those with limited or no income, as it conforms to the provisions of Islamic Sharia in helping this unstable group of Where incomes are excluded from formal traditional financial systems؛

And that is by starting to show the various Islamic formulas that can be used by the Algerian company, Al-Baraka, to enter the Islamic microfinance market and evaluate it, by identifying the obstacles that prevent the provision of Islamic microfinance by this bank. Algerian Baraka as a mechanism to activate the microfinance sector in Algeria.

Keywords:

Microfinance, Islamic microfinance, Al Baraka Bank of Algeria

مقدمـــة:

يعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة لعام 2005 "السنة الدولية للتمويل الأصغر" بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة المحدثة في ظل هذه البرامج كإحدى دعائم التنمية الأساسية للاقتصاديات الكثير من دول العالم.

ورغم هذه الجهود المبذولة الا انه قد ظهرت عدة تقارير مالية (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء) ترى أن التمويل الأصغر التقليدي غير المنضبط بأحكام الشريعة لم يُحقق كامل الأهداف المرجوة، حيث كانت نتائجه الاجتماعية والاقتصادية محدودة للغاية، وذلك لاعتبارات دينية ترتبط برفض غالبية الشعوب الإسلامية للمنتجات المالية التي لا تتطابق مع الشريعة الإسلامية، والتي تحرّم الربا بتحديد المبادئ العامة الاسلامية للتعاملات المالية بين المسلمين.

لهذا حظِيَ التمويل الاسلامي المصغر بأهمية كبيرة باعتباره إحدى الآليات الموجهة لتمويل مشاريع الفقراء، إذ يعتبر التمويل المصغر من أدوات الحد من الفقر التي توفر الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية التقليدية الرسمية بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية وحتى لاعتباراتهم الدينية.

والجزائر ورغم حداثة تجربتها في مجال التمويل الاصغر الا انها وجدت في التمويل الأصغر الإسلامي بديلا تمويليا يلبي حاجات ورغبات العديد من رافضي التعامل بالصيغ التمويلية التقليدية وذلك من خلال إنشاء هياكل وإقامة برامج تهتم خصيصا بدعم هذا النمط من التمويل لا سيما ما يقدّمه بنك البركة الجزائري الذي تخصّص في صناعة الخدمات المالية الإسلامية حيث ساهم هذا البنك في تقديم خدمات مالية إلى الفقراء وذوي الدخل المحدود والمنعدم من أصحاب المشاريع المصغرة القادرة على القيام بنشاط مصغر معيشي عن طريق دعم مالي بسيط وبشروط مرنة ومُرضية.

من خلال ما سبق، فان **إشكالية البحث** يمكن طرحها في التساؤل التالي:

ماهي متطلبات التمويل الاسلامي في بنك البركة (alBaraka)كآلية لتفعيل قطاع التمويل متناهي الصغر في الجزائر؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي **الاسئلة الفرعية** التالية:

- ما هو التمويل متناهي الصغر؟ وفيما تتمثل نماذجه وعناصره؟
- ماهي المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي المصغر؟
- ما مدى مساهمة بنك البركة الجزائري في تدعيم التمويل الإسلامي المصغر؟
- ماهي العراقيل التي تحول دون انتشار التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري؟
- ماهي متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري؟

ولمحاولة الاجابة على الأسئلة الفرعية السابقة التي تضمنتها إشكالية البحث، ارتأينا أن نقدم هذه المداخلة في أربع (04) محاور:

أولا_ الإطار المفاهيمي للتمويل متناهي الصغر؛

ثانيا– ماهية التمويل الإسلامي المصغر؛

ثالثا– واقع التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري؛

رابعا– متطلبات التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري.

1– الإطار المفاهيمي للتمويل متناهي الصغر

سنحاول في هذا الإطار التكلم عن مفهوم التمويل متناهي الصغر ونماذجه بالإضافة الى عناصره.

1–1– مفهوم التمويل متناهي الصغر

توجد عدة مسمّيات للتمويل متناهي الصغر مثل التمويل المصغر، التمويل البالغ الصغر، التمويل الصغير، الائتمان البالغ الصغر، القروض المتناهية الصغر وغيرها من المسميات والتي غالبا ما تحمل نفس المعنى، وهو ترجمة لفظ: microfinance المستعملة في أدبيات الاقتصاد في اللغة اللاتينية*.

كما انه لا يوجد تعريف شامل ونهائي لمفهوم التمويل متناهي الصغر حيث وردت عدة تعاريف لهذا الاخير يمكن أن نوجز أهمها فيما يلي:

يُعرّف التمويل الأصغر على أنه مجموعة الخدمات المقترحة (المقدمة) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية؛[1]

لهذا فان التمويل الأصغر هو كل الخدمات المصرفية التي تُمنح للفقراء والعائلات ذوي الدخل المنخفض والذين لا يستطيعون الوصول إلى المؤسسات المالية الإسلامية، من أجل استعمال هذا التمويل في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية؛[2]

كما يشير مصطلح التمويل الأصغر إلى توفير الخدمات المالية وهي الائتمان والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدّمها المؤسسات المالية الرسمية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء وهي ندرة الفرص للحصول على القروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تُقدّم من خلال النظم المصرفية الرسمية[3]؛

ويعتبر التمويل الأصغر هو عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع، القروض، تحويل النقود، والتأمين للفقراء وأصحاب الدخول المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، ويُقدّم التمويل الأصغر غالبا بواسطة ثلاث (03) مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، المنظمات غير الحكومية والمؤسسات شبه الرسمية كالتعاونيات، والمصادر غير الرسمية مثل المموّلين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض[4].

وما يمكن قوله مما سبق كتعريف شامل هو أن مفهوم التمويل متناهي الصغر يشير إلى توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تُقدّم للعملاء الفقراء النشطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية، وذلك بهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في

جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدّم من خلال النظم المصرفية الرسمية.

1-2- نماذج التمويل متناهي الصغر

لقد شهد التمويل الأصغر نموا كبيرا خلال العقدين الأخيرين، حيث تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات للفقراء تتناسب مع ظروف احتياجاتهم، حيث تتميز برامج التمويل الأصغر بانها تتيح القروض الصغيرة وعادة تكون قصيرة الأجل، وهو ما يساعد التحوّط من مخاطر التخلف عن السداد أو التأخير، ومن أهم هذه النماذج نذكر منها:

– **نموذج بنك جرامين (Grameen)**: يتطلب هذا النموذج استهداف دقيق للفقراء من خلال اختبارات التحقق من الأهلية المالية، والتي تطبق بشكل رئيسي على مجموعات النساء، ومن أهم خصائصه العمل على توفير التمويل مما يُعدّ بديلا للضمانات وأداة للتخفيف من مخاطر عدم السداد، ويعد برنامج "أمانة اختيار" بماليزيا من أوائل البرامج التي تقلد بنك جرامين (Grameen) والتي تعمل على تقديم التمويل الأصغر مع الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية[5].

– **نموذج بنك القرية**: هو النموذج الذي تم تقليده على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وتتكون من هيئة منفذة تؤسس بنوك القرى على نحو منفصل، ويبلغ عددها ما بين ثلاثين (30) الى خمسين (50) عضوا، حيث تقدّم رأس مال خارجي للتمويل المستمر للأفراد الاعضاء، وتسدد القروض الفردية على أقساط أسبوعية على مدى أربعة (04) أشهر، وهي المدة التي يعيد فيه بنك القرية أصل القرض بالإضافة إلى الأرباح، ويرتبط حجم القرض بأداء أعضاء بنك القرية فيما يتعلق بتراكم مدخراتهم والتي تستعمل في التمويل، فكلما تراكم رأس المال الكافي لدى أي بنك من بنوك القرية داخليا يتأهل ذلك البنك ليصبح مؤسسة مستقلة معتمدة على ذاتها، وقد طبق هذا النموذج في سوريا، كما ان هناك تجربة جديدة لمؤسسة المساعدة الدولية للمجتمع (FINCA) في أفغانستان تسعى إلى تنفيذ هذا البرنامج.[6]

– **نموذج الاتحاد الائتماني**: هو نوع من التعاونيات المالية غير الهادفة للربح، تقوم على مفهوم التبادل، يمتلكها مجموعة من الاعضاء ويتحكمون فيها، وتعمل على حشد المدخرات وتقديم القروض بهدف الانتاج والادخار، حيث تكون تحت اشراف هيئة مانحة تُعزّز الاتحادات الائتمانية الاساسية، حيث تُقدّم التدريب وتراقب أداءها المالي، وقد طبّق هذا النموذج بشكل واسع في آسيا.[7]

– **نموذج جماعات العون الذاتي بالهند**: عبارة عن برنامج يجمع بين التمويل الأصغر والانشطة الائتمانية الأخرى، ويتكون من جماعة من الاعضاء تتراوح عددهم من عشرة (10) الى خمسة عشرة (15) عضوا ذوي دخل متقارب، تعمل بشكل أساسي على تجميع مدخرات أعضائها واستخدامها في الاقراض، كما تسعى للحصول على التمويل الخارجي التكميلي لمواردها الداخلية، بالإضافة إلى أنها تتلقى الدعم والمساندة من قبل المنظمات غير الحكومية التي تقوم بدور الوسيط المالي لجماعات العون الذاتي بهدف تسيير الروابط بينها وبين هيئات تمويلية أخرى.[8]

1-3- عناصر التمويل الأصغر:

تتمثل عناصر التمويل الأصغر في مصادر تعبئة التمويل من جهة ومستقبلي هذا التمويل من جهة أخرى، والتي يمكن تبيانها فيما يلي:[9]

– **مصادر التمويل:** هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، واغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى حيث تقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاث (03) مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية وهي منظمات غير ربحية تتخصص في اقراض المشروعات متناهية الصغر وأصحاب الأعمال الحرة، ولكنها لا تملك في العادة ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع والمصادر غير الرسمية مثل المموّلين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض؛

– **مستقبلي التمويل:** هم في العادة من ذوي الدخل المحدود غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا من أصحاب المشاريع الصغرى المشتغلين لحسابهم الخاص والذين يديرون أنشطتهم الاقتصادية في اغلب الأحيان من منازلهم، حيث يكون عميل التمويل الأصغر في المناطق الريفية عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تُدِرّ دخلا متواضعا مثل إعداد وبيع المأكولات المنزلية، أو غيرها من أنواع التجارة البسيطة، أما في المدن فتتسم أنشطة التمويل الأصغر بالتنوع مثل أصحاب المتاجر، مقدمي الخدمات، الصناع الحرفيين والباعة المتجولين وغيرهم، وهنا يمكن القول أن عملاء التمويل الأصغر هم الفقراء وغير الفقراء المعرّضون للفقر والذين لهم مصدر دخل ثابت نسبيا.

2- ماهية التمويل الإسلامي المصغر

سنتطرق في هذا الجانب الى مفهوم، أهمية ومبادئ التمويل الإسلامي المصغر بالإضافة الى الفرق بين هذا الاخير والتمويل التقليدي متناهي المصغر، لنصل في الأخير الى معرفة طبيعة صيغ التمويل الإسلامي المصغر.

2-1- مفهوم التمويل الإسلامي المصغر

يُعرّف التمويل الإسلامي المصغر على أنه تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى كالتأمين وغيره، بصيغ تتّفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والضوابط الشرعية التي تساهم فعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[10]؛ كما يُعرّف أيضا بأنه تقديم الخدمات المالية التي يتمّ أداؤها وفق المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها[11].

بناء على ما سبق يمكن القول أن التمويل الإسلامي المصغر هو تقديم تمويل سواء كان عيني أو نقدي للفقراء بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-2- أهمية التمويل المصغر الإسلامي

يُعدّ التمويل الإسلامي المصغر أداة فعالة وقوية للتخفيف من حدة الفقر بما يساعد على توفير مداخيل للأسر الفقيرة ليحقق لها الأمن الاقتصادي والعيش الحسن، حيث تكمن أهميته فيما يلي:[12]

– يعمل على تخفيض معدلات البطالة بتوفير عروض واسعة من فرص العمل؛

– خلق طلب على السلع والخدمات وبالخصوص في مجال التغذية والتعليم والرعاية الصحية، وهذا يخدم الأسر الفقيرة التي ستستثمر في تعليم أبنائها بعد الحصول على مداخيل المشروعات الصغيرة؛

– تحفيز الاقتصاد المحلي والمساهمة في الناتج المحلي والقومي بتحسين مستوى الإنتاج والاستثمار ودعم الجانب التحفيزي؛

– مساهمة التمويل المصغر الإسلامي في التنمية، عمليات الإنتاج، الصناعات وقطاع التصدير؛

– تناسبه مع مشروعات الفئات الفقيرة عكس التمويل التقليدي الرسمي الذي يتناسب والمشاريع المتوسطة والكبيرة؛

– توزيع الدخل بشكل عادل وأفضل باعتماده على الكفاءة والإدارة الاقتصادية في تخصيص الموارد واختيار المشاريع حيث لا يعتمد على الملاءة المالية؛

– قيام التمويل الإسلامي المصغر على تشجيع الادخار بدل تحمّل الديون الاستهلاكية؛

– يقوم على مبدأ المشاركة في التفكير وتحمّل المسؤولية.

2–3– مبادئ التمويل الإسلامي المصغر

إن مبادئ التمويل الإسلامي المصغر هي مستقاة من مبادئ التمويل الإسلامي بشكل عام، حيث تتمثل فيما يلي:[13]

– تحريم الفائدة على القروض، ذلك أن الإقراض بفائدة يؤدي إلى استغلال حاجة الأفراد الفقراء أصحاب المشروعات الصغيرة للتمويل؛

– اعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة؛

– التمويل ليس منتجا بذاته؛

– التركيز على الاستثمار الحقيقي بتمويل الأصول المنتجة ذو القيمة المضافة؛

– التركيز على الأهلية الاقتصادية للمشروعات وليس على الأهلية المصرفية لأصحابها؛

– ينبغي أن يوجّه التمويل نحو المشروعات التي تعمل في مجال مشاريع الحلال.

2–4– الفرق بين التمويل الأصغر الإسلامي والتقليدي

تتجلى أهم الفوارق بين التمويل الأصغر الإسلامي والتقليدي في أدوات تعبئة الموارد المالية وأدوات صرفها، فبينما يقوم النظام التقليدي على الودائع والمنح والقروض بنظام الفائدة، يزخر النظام الإسلامي بتشكيلة من الأدوات لحشد الأموال والتمويل وإدارة المخاطر.

2–4–1– أدوات تعبئة الأموال:

يمكن تقسيم أدوات حشد الأموال بشكل عام إلى:[14]

– الأعمال الخيرية التي تشمل الزكاة والصدقة والأوقاف والهدايا التي تشمل الهبة والتبرع: فبينما توجد نظائر للصدقة والهبة والتبرع في التمويل الأصغر التقليدي مثل المنح والإسهامات، فإن الزكاة والوقف يتمتعان بمكانة خاصة في النظام الإسلامي

وتحكُمهما قواعد فقهية مفصلة، حيث ان الزكاة ركن من أركان الإسلام الخمسة والغرض منها تمويل أفقر الفقراء، حيث تتيح الأوقاف أصول على المدى البعيد تُدرّ تدفقات الدخل أو تساعد بشكل غير مباشر في عملية إنتاج وتكوين الثروات، وبتوجيه منافعها للفقراء.

– **الودائع التي من الممكن أن تأخذ شكل الوديعة، القرض الحسن والمضاربة:** حيث يوجد في حسابات الادخار ما يقابل الوديعة، القرض الحسن والمضاربة، فالودائع الجارية والآجلة تعدّ مصدراً من مصادر التمويل التقليدية في مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر، وتجتذب الودائع الإسلامية الهبات، وهو ما يحتسب في صالحها مقارنة بالعائدات من الودائع المدرّة للفائدة، أما وديعة القرض الحسن فهي لا تُدرّ أي عائدات، بل تُستتبع أحياناً بمصروفات، وبالنسبة لودائع المضاربة فهي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة ويكون المودع هو رب المال وتقوم مؤسسات التمويل الأصغر بدور المضارب، حيث تؤكد الأدلة من واقع التجربة الإندونيسية أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية قد تخلفت كثيراً عن نظيراتها التقليدية من حيث توفير الأموال من خلال الودائع.

– **الأسهم التي قد تأخذ شكل المشاركة القديمة أو الأسهم الحديثة:** يوجد أمام مؤسسات التمويل الأصغر خيار توفير الأموال من خلال النماذج التشاركية، مثل المشاركة أو الأسهم الحديثة، حيث استطاع أحد برامج التمويل الأصغر أن يُثبت بنجاح عملية المنهج الإسلامي التشاركي الذي يقوم على المشاركة في الربح والخسارة.

2–4–2– أدوات صرف التمويل:

يمكن تقسيم وسائل التمويل عموما إلى:

- وسائل تشاركية تقوم على المشاركة في الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة؛
- وسائل بيعية مثل المرابحة؛
- وسائل استئجارية مثل الإجارة؛
- منح خيرية مثل القرض على عكس التمويل الأصغر العادي الذي لا يعتد بالقرض الحسن كمنهجية تمويلية، حيث يعتبر التمويل الأصغر الإسلامي هذه المنهجية وسيلة فعالة لتمويل الفقراء.

2–5– صيغ التمويل الإسلامي الأصغر

للتمويل الإسلامي المصغر فعالية كبيرة تتجلى في توفير التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة، حيث تُستخدم المؤسسات هذا النمط من التمويل من خلال مجموعة متنوعة من الصيغ التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-1): صيغ التمويل الإسلامي المصغر

الوسيلة	توجه إلى	تكلفتها	المخاطر على المقترض	المخاطر على المقرض	بيان العملية
المضاربة	الأصول الثابتة، ورأس المال المتداول	مرتفعة للغاية	منخفضة	مرتفعة للغاية	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر مرتفعة بسبب تعقد جدول السداد وغياب المحاسبة المناسبة.
الإجارة	الأصول الثابتة	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد مما يسمح بالمرونة وإمكانية التعديل حسب تفضيل آل عميل .وينتشر استخدام هذه الوسيلة فيما بين مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية ويسهل أن تتبناها مؤسسات التمويل الأصغر العادية.
المرابحة	الأصول الثابتة ورأس المال المتداول	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد. وقد تؤدي تعددية التعاملات التي تتم في تمويل رأس المال المتداول إلى رفع التكاليف مما يسمح بالمرونة وإمكانية التعديل حسب تفضيل كل عميل، وينتشر استخدام هذه الوسيلة انتشارا كبيراً من الناحية العملية، بالرغم من أن الكثيرون يعتقدون أنها بديل قريب من الإقراض الربوي.
القرض	جميع الأغراض	منخفض للغاية	منخفض للغاية	متوسطة	هذه الوسيلة تقوم على الأعمال الخيرية وتجمع ما بين التطوع وانخفاض التكاليف العامة .وهي وسيلة شائعة لأنها تعتبر أنقى نوع من أنواع التمويل.
الاستصناع	الأصول الثابتة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تتسم هذه الوسيلة بالطبيعة المتوالية مما يخلق مخاطر تتمثل في ازدواج الثقة.
الاستجرار	رأس المال المتداول	متوسطة	متوسطة	متوسطة	هذه الوسيلة مثالية للتعاملات المتكررة متناهية الصغر .ولا يستوعب الأطراف تعقيدها بسهولة .مما يجعل منها آلية غير شائعة.

المصدر: طارق الله خان، "**تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات**"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية 2008، ص25.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الى ان التجربة العملية تشير إلى تفضيل المرابحة على المضاربة من حيث المبدأ لأنها لا تستدعي أي سجلات كتابية، وغالباً لا تتوافر على مستوى المشروعات البالغة الصغر، وحتى وإن توافرت قد يرفض العميل المشاركة فيها، فضلاً عن أنه في حالة المرابحة يوجد عقد محدد الأركان ذو مبلغ محدد مسبقاً، وفي ظل العقد الثابت يقلّ تعقد العملية وتنخفض تكلفة التنفيذ على المؤسسة.

ثالثا– واقع التمويل الإسلامي في بنك البركة الجزائري

سنحاول في هذا الإطار التكلم عن دور بنك البركة الجزائري في التمويل الإسلامي المصغر من خلال عرض صيغه الإسلامية المعتمدة في هذا النمط من التمويل، فضلا عن تقييم فعالية برنامجه التمويلي الإسلامي المصغر.

3–1– تقديم بنك البركة الجزائري (alBaraka)

هو عبارة عن بنك تجاري إسلامي أسّس في 1991/05/20 برأس مال قدره خمسمائة (500) مليون دينار جزائري، وشُرع في نشاطه المصرفي في شهر سبتمبر لعام 1991، حيث يُعتبر بنك البركة الجزائري بنك إسلاميا لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، ويهدف إلى تنمية وخلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، كما يُعتبر أول مؤسسة مصرفية ذات رأس مال مشترك (عام وخاص) بمؤسسة مختلطة جزائرية سعودية، حيث يمثّل الجانب الجزائري بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بينما يمثل الجانب السعودي مجموعة دلة البركة القابضة الدولية (شركة سعودية مقرها البحرين).[15]

ويقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من الخدمات في سبيل تحقيقه لأهدافه، هذه الخدمات التي لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية، والتي يمكن تبيانها وفق ما يلي:[16]

– **الخدمات المصرفية**: يمارس البنك كافة أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستخدمة في إطار التزاماته، وهي قبول الودائع النقدية، فتح الودائع الجارية، حسابات الإيداع المختلفة وتقديم التمويل اللازم، تحويل الأموال في الداخل والخارج، إصدار الكفالات المصرفية والتعامل بالعملات الأجنبية؛

– **الخدمات الاجتماعية**: يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة للمصلحة الاجتماعية بين مختلف الجماعات والأفراد عن طريق مستواهم المعيشي، وإنشاء وإدارة الصناديق المختلفة لمختلف الأهداف الاجتماعية، وأي أعمال أخرى تدخل ضمن هذه الأهداف؛

– **الوظائف الأخرى**: إضافة إلى ما سبق، يمكن للبنك في إطار ممارسته لأعماله أن يقوم بكل ما يلزم من التصرفات لتحقيق أهدافه وخصوصا إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والمؤسسات المحلية والأجنبية، تأسيس الشركات في مختلف المجالات، امتلاك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها واستئجارها، تلقّي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات، والإشراف على إنفاقها في المجالات الاجتماعية لها حسب الأهداف.

3–2– صيغ التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري

في إطار اتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج التعاون الدولي الألماني (GTZ) ضمن أحد مشاريعه التنموية الثلاثة (DEVED) والتي سعت لإتاحة التمويل لتنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر، وبمشاركة كل من شركة FIDES Algérie وبنك البركة الجزائري تم إطلاق برنامج عمل للتمويل المصغر بولاية غرداية في نهاية سنة 2008.[17]

لهذا، وانطلاقا من هذا البرنامج التمويلي المبرم يعتمد بنك البركة في تقديمه للتمويل الإسلامي المصغر بصفة أساسية على ثلاث (03) صيغ تمويلية هي: القرض الحسن، المرابحة المصغرة والمشاركة، حيث يمكن تلخيص هذه الصيغ في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–1): صيغ التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري

صيغة	خصائصها	شروط الاستفادة منها
القرض الحسن	تمويل موجه للنساء الماكثات بالبيت تتراوح قيمته بين 10000.00دج و30000.00دج يُمنح مرة واحدة فقط	تجاوز سن 18سنة للنساء المستفيدات، والعضوية ضمن مجموعات تضامنية، وعدم تجاوز الدخل للمستفيد مبلغ 18000.00دج مع اشتراط شخص معنوي كضامن أمام البنك.
المرابحة المصغرة	موجه للنساء الماكثات بالبيت تتراوح قيمته بين30000.00دج و70000.00دج لفترة تسديد تتراوح بين عشرة (10) الى أربعة عشر (14) شهرا.	تمتع المستفيد بسيرة حسنة تتجسد من خلال وفائها بالتزاماتها المرتبطة بالقرض الحسن، مع اشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنك مع طلب البنك كفالة شخصية وتضامنية.
المشاركة	يخص التمويل كل المجالات الاستثمارية باستثناء النشاطات الفلاحية وتربية المواشي، ويوجه إلى تمويل المشروعات القائمة فقط وتتراوح قيمته بين 150000.00دج و1000000.00دج بفترة تسديد تتراوح ما بين ثلاثة عشر (13) شهرا وستة وثلاثين (36) شهرا.	توفّر المستفيد من على الوثائق التي تثبت الوضعية السليمة تجاه مصالح الهيئات الجبائية وشبه الجبائية، ولا يتم تمويل المشاريع الجديدة بل يُوجّه إلى المشاريع القائمة والمدرّة للدخل، واشتراط توفر شخص معنوي كضامن أمام البنك بالإضافة إلى إمكانية طلب البنك تحرير عقد كفالة شخصية.

Source: Hideur Nasser, **"financement participatif des TPE, expérience de la banque al baraka d'Algérie"**, Séminaire sur le thème de l'installation de la PME en Algérie et en PACA, 06-08 février 2010 Alger, Site Web :http://www.financesmediterranee.com Consulté le: 01/03/2021.

3–3– تقييم برنامج التمويل الإسلامي المصغر ببنك البركة الجزائري

عرف تطبيق التمويل الاسلامي المصغر توسعا في دائرة الصيغ الاسلامية المستعملة حيث كانت الانطلاقة بالاعتماد على صيغتين أساسيتين هما: القرض الحسن وصيغة المشاركة، ومع بداية سنة 2012 تم إطلاق صيغة المرابحة المصغرة بإجمالي قيمة تقدر بـ 1890000.00دج. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3–2): توزيع التمويل الإسلامي المصغر حسب الصيغ الإسلامية

الوحدة: الف دج

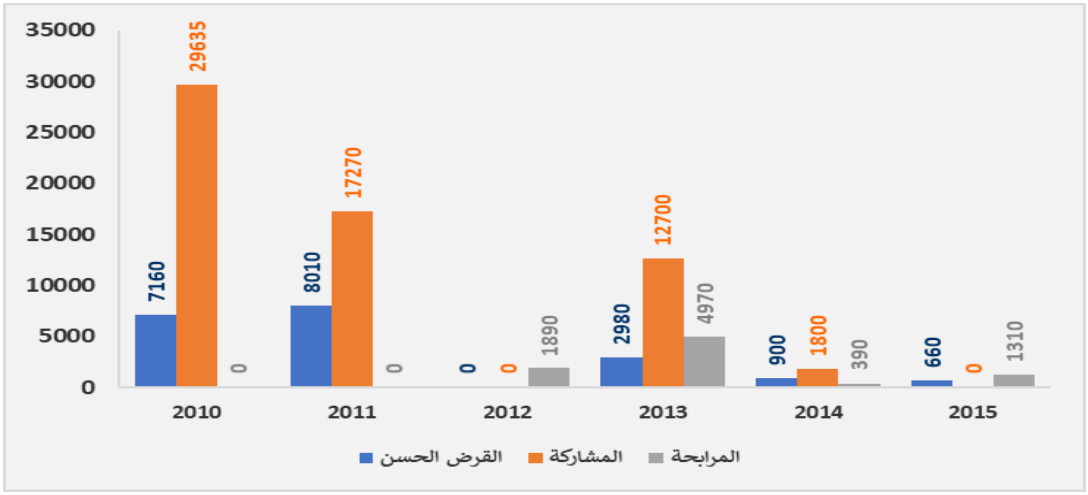
البيـــان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القرض الحسن	7160	8010	00	2980	900	660
المشاركة	29635	17270	00	12700	1800	00
المرابحة	00	00	1890	4970	390	1310

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على:

– الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: https://www.albaraka-bank.com/

– مساح وفاء، شبوطي حكيم، "**التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة: دراسة تجربة الجزائر والسودان**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد: 13، جوان 2018، جامعة البليدة2، الجزائر، ص: 15.

الشكل رقم (3-1): رسم بياني يبيّن توزيع التمويل الإسلامي المصغر حسب الصيغ الاسلامية



المصدر: من اعداد الباحثين، استنادا الى بيانات الجدول رقم (3-2).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه، أن التمويل الإسلامي المصغر على مستوى بنك البركة الجزائري قد سجل أعلى مستوياته خلال سنوات بدايته من 2008 الى 2011 لتنخفض قيمة التمويل انخفاضا محسوسا بداية من سنة 2014 الى 2015 بسبب توقف نشاط FIDES Algérie، لهذا شهد التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري تذبذبا في عدد مشاريعه بداية من انطلاقه وحتى سنة 2015 حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

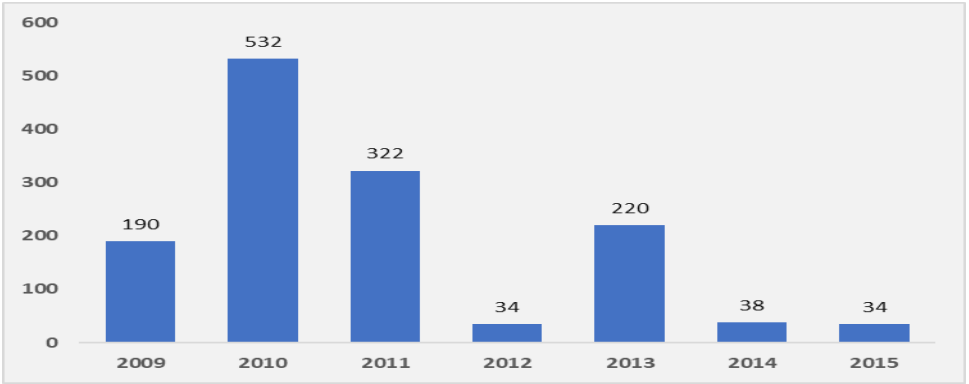
الجدول رقم (3-3): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف بنك البركة الجزائري في إطار برنامج التمويل الإسلامي المصغر

البيـــان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المشاريع	190	532	322	34	220	38	34

المصدر: من اعداد الباحثين، اعتمادا على:

- الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: https://www.albaraka-bank.com/

الشكل رقم (3-2): رسم بياني يبيّن تطور عدد المشاريع الممولة من طرف بنك البركة الجزائري في إطار برنامج التمويل الإسلامي المصغر



المصدر: من اعداد الباحثين، استنادا الى بيانات الجدول رقم (3-3)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل اعلاه أن المشاريع الممولة بصيغ التمويل الإسلامي المصغر عرفت تطورا بداية من تطبيق البرنامج حيث سجلت أعلى مستوى خلال سنة 2010 بإجمالي 532 مشروعا مموّلا، لتسجل بعدها انخفاضا بتمويل 34 مشروعا فقط خلال سنة 2012، ليعود عدد المشاريع للارتفاع الطفيف والذي سرعان ما انخفض خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي.

لهذا فان التمويل الإسلامي المصغر الممنوح من طرف بنك البركة الجزائري شهد تذبذبا، حيث سجل توسعا في بداية تطبيق البرنامج خاصة سنة 2010 نتيجة لحداثة البرنامج وحرص الجهات الفاعلة في البرنامج على إنجاحه، ليسجل بعدها انخفاضا خلال سنتي 2011 و2012 ليسجل تحسن سنة 2013 نتيجة إطلاق صيغة جديدة هي صيغة المشاركة، ليسجل بعدها انخفاضا خلال سنتي 2014 و2015 وذلك ربما يرجع إلى نقص التمويل الممنوح بسبب الأزمة التي مست الجزائر والتي تعود إلى انخفاض أسعار البترول.

رابعا– متطلبات التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري

سنحاول التكلم في هذا المحور مبدئيا عن العراقيل التي تواجه التمويل الإسلامي المصغر ثم التكلم عن متطلبات هذا النمط من التمويل كحلول للحد من هذه العراقيل.

4–1– عراقيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة

تواجه المشاريع الصغيرة التي تمول تمويلا إسلاميا مصغرا بالجزائر، عدة معوقات وعراقيل، اما تلك التي تتعلق بالمحيط التنظيمي الرسمي والجهات الممولة، أو ما تعلق منها بالفئات المستفيدة من برامج التمويل المصغر، وبالتالي كان لزاما علينا توضيحها حتى يتم التوصل إلى وسائل وأساليب تفعيل هذا البرنامج التمويل الإسلامي مستقبلا.

4–1–1– العراقيل الخاصة بالمحيط التنظيمي الرسمي وبالجهات الممولة

يمكن توضيح هذا النمط من العراقيل وفق ما يلي:

- عدم وجود إطار رقابي بالجزائر موحد على الهيئات التي تساهم في التمويل المصغر، فبنك البركة الجزائري يخضع لوصاية ورقابة بنك الجزائر المركزي، في حين يخضع صندوق الزكاة لوزارة الشؤون الدينية، حيث ان عدم توحيد الرقابة والوصاية من شأنه أن يعطل تنمية وتطوير هذا القطاع؛
- محدودية تواجد الهيئات المانحة للقروض المصغرة التي تموّل المشاريع الصغيرة، والحصة الكبرى تحتلها البنوك وهي المؤسسات المالية الوحيدة القائمة بذلك، وهذا يعيق المتابعة الفعلية للمشاريع الموجهة للفئات المعوزة، وحتى المؤسسات المالية الإسلامية يتم اقدامها بأسلوب وبآفاق محدودة في هذا الإطار؛
- قلة المؤسسات القائمة ببرامج التمويل المصغر، أدى ذلك إلى غياب روح المنافسة وبالتالي التحفيز في هذا المجال؛
- انخفاض حصة البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في السوق، حيث لا تمثل الصيرفة الإسلامية سوى نسبة 01% إلى 03% من الصفقات البنكية[18]، وهذا ما يفسر انخفاض حصتها في التمويل المصغر للمشاريع التنموية؛

– عدم الاهتمام الكبير للبنوك التقليدية بالتمويل المصغر، كما أن بنك البركة هو الوحيد الذي يساهم في التمويل الأصغر كبنك إسلامي، فضلا على أن إجراءات الاستفادة من التمويل المصغر تتسم بعدم المرونة مما يؤثر على المشاريع؛

– بطء في معالجة ملفات المشاريع، وحركية بطيئة في الإجراءات الإدارية والتنفيذية؛

– عدم توافر مراكز او هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات الإحصائية اللازمة؛

– رغم المجهودات المبذولة في مجال تكوين وتأطير الكوادر البشرية العاملة في قطاع التمويل المصغر الإسلامي التي تقع عليها مسؤولية البناء المؤسساتي ودراسة وتحليل والسهر على إجراءات التمويل المصغر، من خلال مختلف الدورات التكوينية التي أطلقها بنك البركة الإسلامي مؤخرا، الا ان هذا القطاع لا يزال يحتاج مزيدا من الجهد والتعمق أكثر في آلياته.

4–1–2– العراقيل المرتبطة بفئة المستفيدين من التمويل المصغر:

يمكن توضيحها وفق ما يلي:

– نقص الكفاءة المهنية لكثير من المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر؛

– ميل المستفيدين من التمويل المصغر للاستثمار في قطاع الصناعات التقليدية التي تعتمد على الآلات التقنية واليدوية، ولا تحتاج كثيرا لليد العاملة، وتتميز بانخفاض التكلفة وصغر حجمها، كورشات الخياطة وكراء السيارات، وعليه فطلبات التمويل تكون من فئات تتسم بالتشابه ومحدودية الآفاق؛

– عدم سداد نسبة معتبرة من القروض المصغرة في آجال استحقاقها، وهذا ما أكده الأمين العام السابق لبنك البركة والذي قد أعلن عن تمويل ثلاثة (03) آلاف مشروع مصغر منها 250 ملف أمام العدالة بسبب عجز عن التسديد منذ سنة 2011؛[19]

– صعوبة تلبية الهيئات المالية وخصوصا بنك البركة الجزائري التي تعمل على المساهمة في القروض المصغرة كل خدمات التمويل المصغر ومساعدة كل الفئات التي تطلب ذلك، فنوعية النشاطات التي يمكن تمويلها ليست دائما مرغوبة من قبل طالبي التمويل الإنشاء المشاريع المصغرة؛[20]

– افتقار البرامج التعليمية والتكوينية في مجال إقامة المشاريع المصغرة للأفراد الراغبة في التمويل المصغر؛

– غياب الدراسات المميزة في مجال التمويل المصغر بالجزائر، وخصوصا للمهتمين بهذا البرنامج من حيث اعطائهم لمعلومات اللازمة وتوضيح خصائص المشاريع وغيره؛

– عدم توافر صندوق خاص لضمان القروض المصغرة لتجنب مشكلة ضمان القروض حتى يتم تشجيع عمليات التمويل الخاصة بالمشاريع المصغرة وللتقليل من مخاطر الائتمان.

4–2– متطلبات تقديم التمويل المصغر على مستوى بنك البركة الجزائري

من أجل الحد من العراقيل السابقة ولضمان تطوير صناعة التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر لابد من توفر بعض المتطلبات على بنك البركة الجزائري، حتى يستطيع الوفاء باحتياجاته المالية لأصحاب المشروعات الصغرى من الفقراء ومحدودي الدخل، ويمكن إيجاز أهم هذه المتطلبات في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4–1): متطلبات تفعيل بنك البركة للتمويل الإسلامي المصغر والجهات المسؤولة عن تنفيذها

الهدف/التدخل	المهام/الأنشطة	الجهات المسؤولة	
		أولية	ثانوية
تأهيل بنك البركة الجزائري لتقديم منتجات التمويل المصغر	– تشجيع البنك على تقديم التمويل المصغر؛ – توفير برامج بناء القدرات للعاملين ولعملاء البنوك الإسلامية – التسوية الشاملة لقضايا الشريعة (الخلافات الشرعية) بين البنوك الإسلامية، باقي مؤسسات التمويل المصغر؛ وعملاء التمويل المصغر.	– وحدة التمويل المصغر؛ – البنوك الإسلامية؛ – شبكة التمويل المصغر الإسلامي.	– البنوك المركزية؛ – الجهات المانحة.
دراسة حجم الطلب على التمويل الإسلامي المصغر وتطوير المنتجات	– تعريف وتحديد الجهة المستهدفة؛ – ضرورة تقييم احتياجات العملاء المستهدفين؛ – تطوير المنتجات؛ – التدرج في استعمال صيغ التمويل.	– البنوك الإسلامية؛ – البنك المركزي؛ – وحدة التمويل المصغر.	– شبكة التمويل الإسلامي المصغر؛ – الجهات المانحة.
توسيع نطاق تقديم التمويل المصغر ببنك البركة الجزائري.	– العمل مع أو من خلال مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر الأخرى بتوفير التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل المصغر، وايضا المساندة الفنية لمؤسسات التمويل المصغر الإسلامي. – استخدام وسائل أقل تكلفة وأكثر ابتكارا بإعادة تأهيل الفروع البنكية؛ استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذا ابتكار طرق مناسبة لخدمة النساء. – الشراكة مع مؤسسة البريد باستغلال مكاتب البريد والاستفادة من عمال مكاتب البريد لتقديم التمويل المصغر؛ – التعاون مع مؤسسات الوقف والزكاة؛ – إنشاء محفظة للتمويل المصغر الإسلامي	– البنوك الإسلامية؛ – مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر؛ – مؤسسة البريد؛ – مؤسسات الوقف والزكاة	– وحدة التمويل المصغر؛ – شبكة التمويل الإسلامي المصغر؛ – شركات الهاتف المحمول

المصدر: أمين قسول، "**متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية: دراسة تجارب عربية دولية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة لشلف، الجزائر، 2015-2016، ص: 227.

نلاحظ من الجدول أعلاه الى انه أصبح من الضروري أن تتخذ صناعة التمويل الإسلامي المصغر هيكلا منفردا، وأن تتبنى ممارسات مبتكرة سليمة بغية توفير خدمات مستدامة وعلى نطاق أوسع، كما ينبغي أن تتخذ إجراءات تنظم بنائها وصحة ممارستها حيث تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:[21]

– تهيئة الأطر التشريعية والتنظيمية:

كما هو الحال في مجال الخدمات المصرفية الاسلامية الكبيرة، فإنه يمكن للتنظيم الحكومي أن يلعب دورا مهما في توسيع نطاق التمويل الاسلامي المصغر، إذ قامت معظم الدول ذات العضوية في البنك الاسلامي للتنمية بسنّ قوانين ولوائح تنظيمية خاصة بمؤسسات التمويل المصغر، وفي هذا الشأن تعتبر باكستان السباقة في ذلك، حيث أعد بنك الدولة مبادئ توجيهية عام

2007 من أجل التوسع السريع في نطاق التمويل الاسلامي المصغر، وتنص تلك المبادئ التوجيهية على شروط تتعلق بالترخيص وتعيين المستشارين الشرعيين للحكم على مدى التوافق مع أحكام الشريعة، وفصل صناديق الأدوات الاسلامية حسب البنوك ومؤسسات التمويل المصغر التي تقدم كل من الأدوات التقليدية والأدوات الموافقة لأحكام الشريعة الاسلامية

– تنمية الموارد البشرية:

تعاني الصناعة المالية الاسلامية بشكل عام من نقص حاد في المورد البشري المؤهل، فمجهودات التدريب والتأهيل التي تتم على مستوى المعاهد وإدارات التدريب تعتبر ضعيفة ولا تفي إلا بالقليل، وانطلاقا من كون أن نجاح أي صناعة واستدامتها مرهون بمدى وفرة ومهارة المورد البشري، ونظرا لأن قطاع التمويل المصغر قطاع كثيف العمالة، فإن هناك ضرورة ملحة للاهتمام بتنمية العنصر البشري الذي يعدّ أحد أهم أصول المؤسسة، ولتحقيق ذلك فإنه لابد من توفير الإطارات المدربة والمؤهلة تأهيلا خاصا للعمل على تصميم وتنفيذ برامج التمويل الاسلامي المصغر وانجاحها؛

– تنويع المنتجات الاسلامية:

يمكن من خلال تنويع المنتجات توسيع أفق صناعة التمويل الاسلامي المصغر والاستخدام الأمثل والواسع لأساليب التمويل الاسلامية المتاحة، فعلى عكس التمويل التقليدي الذي يقدم أسلوبا واحدا، فإن التمويل الاسلامي يشتمل على ما لا يقل عن عشرة أساليب يمكن تجميعها في ثلاثة أساليب: المساهمة، المشاركة في الأرباح والخسائر، والإيجار وامتلاك الأصول، ويتيح ذلك التعدّد والتنوع القدرة على التأقلم مع ظروف وأحوال تلك المشاريع، ورغم هذا فإن معظم الممارسات في مجال التمويل الاسلامي المصغر انحصرت حول آلية واحدة وهي آلية المرابحة، ومن ثمة فإن هناك حاجة كبيرة نحو تعديل ذلك التوجه، من خلال التوسع في تطبيق مختلف أدوات التمويل الاسلامية خصوصا نظام المشاركة على الرغم من ارتفاع حجم أعبائه في تقييم طلبات التمويل إلا أن أرباحه الكبيرة نسبيا للطرفين ستعوض التكاليف الأولية.

– التنسيق المالي بين المؤسسة الدينية وقطاع التمويل المصغر:

يُعتبر كل من الوقف والزكاة والتمويل المصغر مجالات تتقارب فيها الأهداف، لهذا فان التنسيق المالي بين هذه الأطراف سيعطي دعما قويا لصناعة التمويل الاسلامي المصغر، فبينما يلزم في صناديق توزيع الزكاة توزيع الأموال على الفقراء والمساكين، فإن هذه المؤسسة يمكن دمجها في مجال التمويل المصغر وهو ما يمكن القيام به من خلال محاولة اخراج هؤلاء المعوزين من دائرة الفقر المدقع بتوزيع الزكاة عليهم إلى مستويات لا تصنّفهم فيها مؤسسات التمويل المصغر على انهم مفتقدون للأهلية المصرفية، لذا فإن مؤسسات التمويل المصغر الاسلامية وصندوق الزكاة بوسعهما القيام بدورين مميزين يكمّلان بعضهما البعض، وأما بالنسبة للأوقاف فإنه يمكن اصدار صكوك وقفية خاصة بالتمويل المصغر تستند على جواز وقف النقود وأخرى مقيدة بشرط الواقف، على أن يُشكل عائدها مصدرا لتمويل أفراد القطاع، حيث يمكن تأسيس أوقاف بغرض توفير المعرفة والمهارات لتنمية الأعمال الحرة فيما بين الفقراء بما يسهل نشاط برنامج التمويل.

خـــــاتمة

نستخلص من خلال ما قدّمناه في هذه الدراسة الى أن التمويل الإسلامي المصغر له أهمية بالغة من خلال تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية لهم تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية من أجل تخفيف حدة الفقر والبطالة وتداول الثروة وإعادة تدويرها في الاقتصاد، على عكس صيغ التمويل التقليدي الذي يكتفي بصيغة التمويل الوحيدة الممثلة في القرض بفائدة.

وبالنظر الى التمويل الإسلامي المصغر من خلال واقع بنك البركة الجزائري استخلصنا **النتائج** التالية:

- يساهم التمويل الإسلامي المصغر في الانتعاش الاقتصادي، فهو يعمل على تحقيق التنمية بوجهيها الاقتصادي والاجتماعي، من خلال خلق مناصب الشغل والثروة في آن واحد؛
- بالرغم من محدودية تجربة بنك البركة الجزائري في مجال المساهمة في التمويل الاسلامي المصغر للمشاريع الصغيرة، إلا أنها تبقى كتجربة متميزة بتقديمها مختلف الصيغ على غرار القروض الحسنة بدون فوائد، إضافة إلى صيغ المشاركة و المرابحة بما يخدم شرائح مختلفة في المجتمع تحتاج التمويل المصغر؛
- تواجه برامج التمويل المصغر الإسلامي عدة عقبات سواء تلك المتعلقة بالمحيط التنظيمي الإداري والجهات الممولة، أو ما تعلق بالفئات المستفيدة من هذا البرنامج؛
- من أجل ضمان تطوير صناعة التمويل الإسلامي المصغر بالجزائر لابد من توفر بعض المتطلبات على مستوى بنك البركة الجزائري من اجل تأهيله لتنويع منتجات التمويل الإسلامي المصغر وتوسيع نطاقه حتى يستطيع الوفاء باحتياجاته المالية لأصحاب المشروعات الصغرى من الفقراء ومحدودي الدخل.

وختاما لهذه الدراسة يمكن اقتراح **التوصيات** الآتية:

- ضرورة تكوين المؤطرين والعاملين في مجال التمويل الإسلامي المصغر من أجل النهوض بالقطاع وتطويره حسب المبادئ الشرعية؛
- تصميم برامج تعليمية حول التمويل الإسلامي المصغر ومختلف صيغه؛
- ضرورة الفصل بين مختلف التمويلات التي تقوم بها البنوك الإسلامية وبين تقديم التمويل الإسلامي المصغر؛
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تقديم التمويل الإسلامي المصغر؛
- دفع البنوك الإسلامية الى تخصيص نسبة من التمويل للتمويل الإسلامي المصغر، بالإضافة إلى العمل على تأهيل البنوك الإسلامية لتقديم منتجات التمويل المصغر؛

قائمة المراجع:

*– تجدر الاشارة أن استخدام المصطلحين التمويل الأصغر (microfinance) والقرض الصغير (microcredit) يدعو الى ضرورة التمييز بينهما منذ البداية، فمصطلح القرض الصغير يشير الى منح الائتمان بكميات صغيرة الى الفقراء الذين يُستبعدون عادة من الخدمات المصرفية التقليدية ، نظرا لافتقارهم الى الضمانات أو الى الوظائف، أما التمويل الاصغر فانه يقدّم للفقراء النشطين اقتصاديا مجموعة كاملة من الخدمات المالية وغير المالية مثل: الائتمان الصغير، لادخار، التأمين، التحويلات المالية، المدفوعات، التدريب، الاستشارات... **انظر المرجع:** ماركو اليا ، ترجمة فادي قطان ، **"التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية"** ، كلية الإدارة، جامعة تورينو، ايطاليا ،2006، ص: 07.

[1]- Sébastien Boyé, Jérémy Hajdenberg, et Autres, **"Le guide de la Microfinance, Microcrédit et épargne pour le développementéditions"**, 2ème édition, Editions d'Organisation ,Paris, 2006, p:17.

[2]– روبرت بك آريستين، تيموثي ر.لايمان وآخرون، **"الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر"**، الطبعة:01 ، البنك الدولي، الولايات المتحدة الامريكية، جوان 2003، ص: 11.

[3]– بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم، فارس أرباب إسماعيل، **"تأثير سياسات الاقتصاد الكلي على التمويل الأصغر"**، يونيكونز للاستشارات المحدودة برعاية بنك السودان، الخرطوم، فبراير 2006، ص: 20.

[4]- Mejeha ,Remy O, et Autres, **"Microfinance Institution In Negeria"**, MPPRA, Paper N°: 13711, University of Agriculture Umudike, Abia State, Nigeria، 14 August 2008, p: 11.

[5]– المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، **"تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات"**، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص: 12.

[6]– رحمة، الصديق طلحة مُحَّد، **"دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في الدول الإفريقية"**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد: 03، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2017، ص: 07.

[7]– إيهاب طلعت الشايب، **"أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)"**، رسالة ماجستير، تخصص: إدارة اعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2010، ص: 28.

[8]– عدة بركاهم، وساحة مُحَّد لخضر، **"التمويل الأصغر الإسلامي كاستراتيجية مستحدثة لتمويل المشاريع المصغرة للأفراد في الجزائر–الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–"**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد: 02، المجلد: 08، جامعة بشار، الجزائر، 2021، ص: 98.

[9]– ماركو اليا، ترجمة فادي قطان، **"التمويل متناهي الصغر، نصوص وحالات دراسية"**، مرجع سابق، ص: 24

[10]- زيتوني عبد القادر، **"صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النّمو وتحديات الممارسة"**، بوابة FinDev، الموقع الالكتروني: https://www.findevgateway.org/ar/paper/2012/01/snat-altmwyl-alasghr-alaslamy-byn-dwaf-alnmw-wthdyat-almmarst،تاريخ التحميل: 2022/02/28.

[11]– فرطاس فايزة، **"لتمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف"**، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-28-2013/06/29، ص: 02.

[12]– بوغزارة بومدين، غربي ناصر مُحَّد صلاح الدين، **"مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد: 04، العدد: 2013/01، جامعة الجلفة، الجزائر، ص: 05.

[13]– مُحَّد حسن صوان، **"أساسيات العمل المصرفي الإسلامي –دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية–"**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 26.

[14]– طارق الله خان، **"تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات"**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2008، ص: 24.

[15]– بنك البركة الجزائري، الموقع الإلكتروني الرسمي: http://www.albaraka-bank.com، تاريخ التحميل: 2022/02/28.

[16]- طارق الله خان، "تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات"، مرجع سابق، ص ص: 07-08.

[17]- أمين قسول، **"متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية: دراسة تجارب عربية دولية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، الجزائر، 2015-2016، ص ص: 166-167.

[18]- عمران عبد الحكيم، **"تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 06، العدد: 2013/10، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 225.

[19]– وكالة الانباء الجزائرية، "**زياري: على منتجات الصيرفة الإسلامية اقتحام مجال القرض المصغر**"، موقع جزايرس، الموقع الالكتروني: https://www.djazairess.com/aps/112569، تاريخ التحميل: 2022/03/20.

[20]– سليمان ناصر عواطف محسن، "**القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييميه لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر**"، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-28-2013/06/29، ص: 14.

[21] - فرطاس فايزة، "**لتمويل الأصغر الإسلامي: نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف**"، مرجع سابق، ص ص: 3-4.